

تخفيض سعر العملة

مقدمة :

إن النظام الاقتصادي الذي نعيش في كنفه هذه الآونة ، هو نظام الحرية الفردية ، أو النظام الرأسمالي بمعنى أصح ، ومن طبيعة هذا النظام التقلب ، وحدثت الأزمات الاقتصادية بين آونة وأخرى ، فمن رواج مصطنع إلى كساد مصطنع يقل فيه الدخل ، وتكاد أن تنعدم المبادلات .

لذا فإن هذه الأحداث التي تكتنف مجتمعنا الحالي ، وتؤثر عليه تأثيراً مختلفاً من ناحية القوة والضعف تبعاً لحدوث هذه الأزمة وشدتها ، فتتأثر حياتنا وسلوكنا بالمستقبل حيالها ، فقد تقلب هذه الأزمات الطارئة مشاريعنا رأساً على عقب ، وتجعلنا ننظر إلى المستقبل نظرة ملؤها التشاؤم ، لأننا بنى خططنا للمستقبل على ضوء حاضرننا ، ونحن في الغالب لا نملك حيال هذه المشكلة شيئاً ، لأننا لم ندرسها دراسة وافية ، ولم تستقص الأسباب التي يمكن أن نعزو إليها هذا الطارىء . فالحياة التجارية تخضع لتقلبات كثيرة قد تهوى بالبعض إلى الحضيض ، وترتفع بالآخر إلى عنان السماء . لذا فدراسة السوق المحلية والعالمية دراسة صحيحة قد تفيد التاجر . كما أن ملاحظة الأحداث العالمية ، والهزات القوية التي تحدث في العالم الخارجي ، لها أكبر الأثر في التأثير على مستوى الأسعار ، لأن الاقتصاد العالمي مرتبط ببعضه أشد الارتباط . فنزول الأسعار في « بورصة نيويورك » له أثر على بورصة « بومبي » و « القاهرة » وغيرها ، لذا وجب على التاجر أن يتسلح بالخبرة والدراسة والإلمام ببعض النظريات الاقتصادية ، لأنها تمكنه من الحكم على المستقبل على ضوء الحاضر .

ولا أقصد بكلامي هذا المضاربة في السوق ، لأنها لا تعتمد على نظريات ومبادئ قدر اعتمادها على الإشاعات ، وتلاعب الأقوياء بالسوق ، لذا تفضلت « البعثة » مشكورة بتخصيص بعض الصفحات لتعريف قارىء « البعثة » ببعض مبادئ الاقتصاد ، مبتعدة بقدر الإمكان عن النظريات الاقتصادية المعقدة . وسأتناول في هذا الحيز الضيق من الصفحات ، سياسة تخفيض العملة والظروف التي تدعو إليها . فإذا أراد القارىء التوسع في هذا البحث ، فعليه أن يلجأ إلى كتاب (الأزمات والسياسة النقدية) وكتاب (النظام النقدي بين الرأسمالية والاشتراكية) .

العملة ، فإذا لم يكن الطلب مرناً فإن انخفاضاً كبيراً في سعر العملة يؤدي إلى زيادة طفيفة في الصادرات ، وفي هذه الحالة يكون من مصلحة الدولة رفع سعر العملة لانخفاضها . وقد ضرب الدكتور عبد المنعم البنا في كتابه (الأزمات والسياسات النقدية) مثلاً يبين بوضوح هذه المشكلة في مصر بالنسبة إلى أمريكا .

لو كان طلب أمريكا على البضائع المصرية مرناً بحيث أن انخفاض سعر عملة مصر من ١ جنيه = ٤ دولار إلى ١ جنيه = ٣ دولار ، أدى إلى زيادة صادرات مصر إلى أمريكا من ١٠٠٠ وحدة إلى ٢٠٠٠ وحدة من السلع ، إذا فرضنا أن سعر الوحدة هو ١ جنيه .

فقبل التخفيض ، أي عندما كان الجنيه = ٤ دولار ، فالقيمة الكلية لصادرات مصر = ٤٠٠٠ دولار (١٠٠٠ × ٤) أما بعد التخفيض فالقيمة الكلية تساوي ٦٠٠٠ دولار (٢٠٠٠ × ٣) أما إذا كان طلب أمريكا غير مرناً بحيث أن خفض مصر لعملتها بالنسبة التي ذكرناها

إن هدف السياسة المالية للدولة هو أن تجعل ميزان مدفوعاتها متوازياً ، وهذه أهم غاية تسعى إليها الدولة ، ومعنى هذا أن تكون صادرات الدولة مساوية لوارداتها ، لأن النقص في الصادرات عن الواردات يؤدي إلى نزوح الذهب من الدولة ، ونفاذ احتياطياتها لتسديد ما عليها من ديون للخارج ، وزيادة الصادرات عن الواردات تؤدي إلى دخول الذهب فترتفع الأسعار .

لذا فالدولة إذا وجدت أن هناك عجزاً ليس طارئاً بل مستهراً في ميزان مدفوعاتها لجأت إلى تخفيض سعر عملتها ، ويشترط لنجاح مثل هذه السياسة ، دراسة الظروف المحيطة بالدولة ، لأن ما يصلح لدولة قد لا يصلح لدولة أخرى ، فتقلب هذه السياسة وبالا عليها ، فمن الشروط اللازمة لاتباع هذه السياسة أن يكون الطلب الخارجي على منتجات الدولة مرناً بحيث يؤدي انخفاض سعر العملة إلى زيادة الطلب على المنتجات بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر

لم يؤد إلا إلى زيادة صادرات مصر لأمريكا إلى (١١٠٠) وحدة ، فتكون النتيجة أن القيمة الكلية للصادرات تقل من ٤٠٠٠ إلى ٣٣٠٠ دولار (١١٠٠ × ٣) أي أن قيمة الصادرات تقل لو انخفض سعر العملة ، فينتفي الغرض الذي من أجله خفضت العملة ، لذا كان لازماً رفع سعر العملة ، أي رفع سعر الجنيه إلى ٥ دولارات فتكون النتيجة أن تخفض أمريكا وارداتها من مصر إلى ٩٠٠ وحدة ، فتكون النتيجة كسباً لمصر ، لأن $٩٠٠ \times ٥ = ٤٥٠٠$ أي زيادة قيمة الصادرات ، والوجه الثاني من هذه السياسة أن تقل واردات الدولة من الدول الدائنة لها ، أي التي ميزان مدفوعاتها ليس في صالحها ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان طلب الدولة على الواردات الأجنبية مرناً ، لأن خفض عملة الدولة يؤدي إلى اختلاف سعر الصرف ، فلو كان سعر صرف الجنيه الأسترليني بالنسبة للدولار ١ : ٤ ووجدت إنجلترا أن هناك عجزاً في ميزان مدفوعاتها ، فتخفيضها سعر الصرف من ١ : ٣ يؤدي إلى أن المستورد الأمريكي عليه أن يدفع ثمناً أقل للسلع الإنجليزية ، وبالعكس على المستورد الإنجليزي أن يدفع أسعاراً أعلى للسلع الأمريكية ، وتكون النتيجة الرغبة وهي تقليل الواردات وزيادة الصادرات لكي يعود التوازن ، كما أن من الواجب ملاحظة التأثير النسبي لتخفيض سعر العملة ، فقد يؤدي التخفيض إلى زيادة الصادرات ، ويؤدي في الوقت نفسه لزيادة الواردات بنسبة أكبر ، واللرونة التي عنيتها هنا هي نسبة ما تنتجه الدولة من سلع التصدير بالنسبة للإنتاج العالمي ، فكلما كبرت النسبة كان الطلب على صادراتها غير مرن .

والنقطة المهمة في الموضوع أن تتمكن الدولة من إنتاج السلع المطاوعة خارجياً ، فإنه إذا لم يكن ذلك ممكناً فمن البدهة أنها ستصدر نفس الكمية السابقة ، ولكن بسعر أقل ، وقد يحدث العكس فتتمسك الدولة بارتفاع سعر عملتها إذا كانت أعلى من السعر الحقيقي فتوجد رقابة للصرف (Exchange control) حتى لا تنخفض عملتها ، لأنها لو تركتها للسوق الحرة للصرف بدون تدخل لا تخفض سعر عملتها ، في حين أنها لا ترغب بذلك كأن يكون عليها ديون كبيرة للخارج . فإذا ما انخفض سعر عملتها زاد عبء الدين عليها ، فإذا كان لأمريكا دين على إنجلترا قدره مليون جنيه مثلاً ، وكان سعر الصرف ٥ دولارات لكل جنيه استرليني

مثلاً ، وهذا يمثل قيمة أعلى من الحقيقة التي هي ٤ دولارات لكل جنيه . فإن إنجلترا لكي تسدد هذا الدين ، عليها أن تصدر سلعاً لأمريكا قيمتها (٢٠٠٠٠٠ جنيه) أما إذا انخفض سعر الجنيه ، فستضطر إلى تصدير بضائع قيمتها (٢٥٠٠٠٠) جنيه لنفس الدين ، إلا أن سياسة تخفيض سعر العملة ليس لكل دولة الحق في تخفيضها إلا بعد استشارة صندوق النقد الدولي (International monetary fund) التي هي عضو فيه . وستتكم عن صندوق النقد الدولي في مقال آخر . فمن أعمال هذا الصندوق هي تنسيق أسعار الصرف وثبتها لتجميعها . إذ يسمح لها بتحركات إذا اقتضت الضرورة ، فإن اختل ميزان مدفوعات دولة يجب أن تاجأ أولاً لتطبيق الوسائل المصرفية والمالية ، أو احتياطاتها الذهبية وما لها من أرصدة من العملات الأجنبية ، حتى تزول متاعها . إما إذا لم تكفها هذه الاحتياطات لسد النقص ، أو تخفض عملتها بنسبة ١٠ ٪ دون الرجوع إلى الصندوق ، هذا إذا كان الاختلال مؤقتاً في ميزان المدفوعات ، أما إذا كان الاختلال أصيلاً فلها الحق أن ترجع للصندوق وتطلب من إدارته الموافقة على تخفيض سعر عملتها بالنسبة الكافية لإعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها ، وعلى الدولة أن تبين جميع الوثائق والإحصائيات والبيانات والمستندات التي تثبت حاجتها لمثل هذا التخفيض . واختلال التوازن في ميزان المدفوعات نوعان الأول ينشأ من اختلاف الأسعار النسبية ، أما الآخر فينشأ عن تغيير الهيكل الاقتصادي العالمي ، بحيث يؤدي إلى نقص الطلب العالمي على منتجات الدولة ، ويسمى الأول (Price disequilibrium) ويسمى الثاني (Structural disequilibrium) فالأول ينشأ من ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة ، أو انخفاض سعر العملات الأخرى بالنسبة لعملة هذه الدولة ، وانخفاض الأسعار في الدول الأخرى . أما النوع الثاني فأسبابه كثيرة ، أهمها ضياع الأصول الخارجية للدولة التي تعتمد عليها لسد العجز في ميزان مدفوعاتها ، كما حصل لإنجلترا ، حيث فقدت كثيراً من أصولها الخارجية التي كانت مستثمرة في جميع أنحاء العالم ، واختلال التوازن بسبب العامل الأخير يكون علاجه بتخفيض سعر العملة ، ولكنه في نفس الوقت يؤدي إلى اختلال ميزان مدفوعات بعض الدول الأخرى التي تتعامل معها لأن تخفيض عملتها معناه اجتذاب بعض الدول للشراء منها ، بحيث يقل شراء هذه الدول من الدول (البقية على ص ٤٦)